



الجزء الثاني

تقديم البرامج

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ستواصل وزارة العدل خلال سنة 2024، العمل على تنزيل الأهداف المرتبطة ببرنامج المواكبة والقيادة، والمتمثلة في تحسين جودة البنيات والتجهيزات، ودعم المساواة بين الجنسين وتقوية كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية على مستوى محاكم المملكة والإدارة المركزية وكذا بالمديريات الفرعية الإقليمية بالإضافة إلى تحسين تدبير أرشيف المحاكم.

كما ستعمل الوزارة من خلال هذا البرنامج على توفير كافة الموارد المالية والبشرية واللوجستكية بهدف تقديم خدمات قضائية عالية الجودة وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وتوفير مرفق عمومي يرقى لمستوى تطلعات المرتفقين والقضاة والموظفين.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لبرنامج المواكبة والقيادة وهي كالتالي:

● الهدف الأول: تحسين جودة البنيات والتجهيزات

ستعمل الوزارة على مواصلة تطوير البنى التحتية الخاصة بالمحاكم، حيث ستسعى إلى دعم وإنجاح وتتبع كافة المشاريع المرتبطة بهذا الهدف، عبر رفع العراقيل الإجرائية التي تواجهها وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك، بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل الموظفين والقضاة، من خلال تشييد بنايات جديدة للمؤسسات القضائية، وتهئية وتوسعة وتجديد بنايات أخرى، الشيء الذي من شأنه ضمان استمرار أدائها لوظيفتها على الوجه المطلوب، وخدمة المتقاضين في ظروف أفضل. حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أورشال البناء والتهئية وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، على استكمال تعميم محاكم الأسرة تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة بالخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2022، والذي أكد من خلاله على ضرورة تفعيل المؤسسات المعنية بحقوق الأسرة والمرأة والنهوض بوضعيتها، وتسهيل مشاركتها في كل المجالات. وفي هذا الصدد، أكد جلالته على ضرورة العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق: " ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب". ومن هذا المنطلق، ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة، نذكر منها على سبيل المثال بناء محاكم الأسرة بتمارة ووادم ووجدة.

● الهدف الثاني: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

ستواصل الوزارة العمل على تأهيل الموارد البشرية وتحسين وتقوية كفاءاتها وقدراتها ومهاراتها عبر تنويع مشاريع التكوين الأساسي والمستمر وتدعيم الإطار التنظيمي واللوجستيكي للتكوين المستمر، بهدف توفير كفاءات مؤهلة لتلبية الحاجيات المتصاعدة سواء على مستوى المحاكم أو الإدارة المركزية أو على مستوى المديريات الفرعية الإقليمية، حيث تعتزم الوزارة خلال سنة 2024 على تنفيذ مجموعة من البرامج التكوينية لفائدة موظفي ومنتسبي العدالة في المجالات الإجرائية والتدبيرية وفي مجال التحول الرقمي، بالإضافة إلى تكوينات في المساعدة الاجتماعية لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين الشيء الذي من شأنه تدعيم الموارد البشرية على مستوى محاكم الأسرة، إلى غير ذلك من التكوينات النوعية.

أما على مستوى دعم المساواة بين الجنسين، فستواصل الوزارة العمل على تكريس مقاربة النوع فيما يخص تدبير الموارد البشرية، عبر تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع، وبرمجة دورات التكوين المستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين، وكذا تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة، بالإضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية.

● الهدف الثالث: تحسين تدبير أرشيف المحاكم

ستعمل الوزارة، على مواصلة المجهودات المبذولة في النهوض بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتدبير الرصيد الوثائقي للمؤسسات القضائية بالمعايير المعمول بها في هذا المجال، وذلك عبر توفير الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة لتدبيره وعمليات ترحيله.

كما ستعمل الوزارة، على تفعيل مراسيم تدبير الأرشيف بإحداث لجان الأرشيف القضائي وأرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفاظ من أجل تنفيذ برنامج تدبير أرشيف المحاكم وتتبع عمل المراكز الجهوية للحفاظ وتقييم تدبير المحاكم للأرشيف الخاص بها واعتماد الإجراءات والتدابير الرامية إلى تحسين أساليب تدبير الأرشيف القضائي وضمان فعاليتها لاسيما فيما يتعلق برقمنة أرشيف المحاكم.

والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

● الهدف الرابع: تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية حضور الوزارة على الساحة الدولية في مجال العدالة:

ستواصل وزارة العدل مجهوداتها المبذولة في مجال التعاون الدولي والذي يحتل مكانة مهمة في دعم وتحديث وإصلاح منظومة العدالة، عبر إحداث مديرية التعاون والتواصل بالهيكل الجديدة للوزارة، والتي ستحرص على متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي، كما ستعمل على البحث عن

إفاق جديدة لعقد اتفاقيات وإعداد برامج التعاون بهدف تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب والارتقاء بآلية التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات القضائية بالمغرب وباقي دول ومنظمات العالم في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة بهدف مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار الدولي.

و في هذا السياق، تعمل الوزارة على نهج سياسة الانفتاح على التجارب الدولية عبر تعزيز وتطوير مجالات التعاون المشترك والمثمر بين الدول في مجالات القضاء والعدالة، أبرزها تحديث الادارة القضائية وتعزيز حكامتها، ومواجهة إكراهات الجريمة، وكذلك مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف.

■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

انخرطت وزارة العدل في مجموعة من الأوراش لتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطتها، بدءا بإعداد مشاريع الميزانية الفرعية للوزارة ومشاريع النجاعة المرافقة لها بإدراج أهداف ومؤشرات للنجاعة تعكس هذه المقاربة، والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية قصد تحقيق القيم المستهدفة منها.

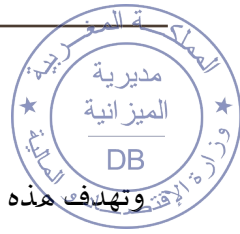
وفي هذا السياق، انخرطت الوزارة بشراكة مع كافة القطاعات الوزارية المعنية على إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة «إكرام3» 2023-2027 التي تتضمن ثلاث محاور رئيسية وهي:

- أولا، التمكين والريادة للمرأة الذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاطها في أفق سنة 2026؛
- ثانيا، الوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
- ثالثا، تعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التمييز.

وتأتي هذه الخطة تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، المتضمنة بالخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، والذي أكد من خلاله على المساواة بين الجنسين وضرورة النهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها من حقوقها كاملة ومن ولوج كل مجالات التنمية، وكذا مراجعة مدونة الأسرة وتفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة.

كما تعمل وزارة العدل بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنزيل برنامج "تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسات المهنية بقطاع العدل" الذي يركز على تأسيس لبنة مهمة للتعاون عبر تفعيل المشاريع المهمة الرامية إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع، حيث دعت الوزارة مع هيئة الأمم المتحدة الى تقديم طلبات العروض لتطوير وتحديث تحليل النوع الاجتماعي (AGS) لقطاع العدالة.

في نفس السياق، أطلقت وزارة العدل بشراكة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إجراء دراسة جدوى حول مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف (One stop center) بكل من جهتي الرباط سلا القنيطرة وفاس مكناس، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسة لممهني العدالة، وتحسين نوعية الخدمات وفعالية التدخلات.



وتهدف هذه الدراسة لإنشاء مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف الذي يقدم خدمات متكاملة ومنسقة ومتقاربة لهن بغية دعم النساء والفتيات الصغيرات للتعامل مع آثار العنف مع احترام كرامتهن وحقوقهن الأساسية.

كما ستهتم بتقييم احتياجات النساء والفتيات ضحايا ظاهرة العنف، مع تحديد الموارد اللازمة لإنشاء المركز وتقييم الجدوى في الشق المالي والقانوني للمشروع، علاوة على ذلك، سيصبح من الممكن تحديد الشركاء المحتملين ومصادر تمويل المركز ووضع خطة لتطوير وتنفيذ المشروع.

وفي ما يلي جملة من التدابير التي تعمل الوزارة على تنفيذها بغية تكريس مقاربة النوع على مستوى برنامج المراقبة والقيادة:

• تعزيز أقسام قضاء الأسرة:

ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة، مع تمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب. وذلك تجسيدا للتعليمات الملكية السامية المعبر عنها في خطاب عيد العرش المجيد. حيث عملت الوزارة على تحديد وضعية توزيع الموظفين بهذه الأقسام وحجم الخصاص المسجل بها وستعمل على وضع وبرمجة عدة أنشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة ووضع وتنفيذ مخطط تكويني خاص لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

وفي هذا الصدد قامت مصالح هذه الوزارة بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية قصد تخصيص 450 منصبا ماليا على الأقل على ثلاث سنوات، ابتداء من سنة 2023، وذلك لتلبية حاجيات هذه الأقسام من الموارد البشرية وقد قامت كذلك ببرمجة مباريات للتوظيف خلال سنة 2023 لسد الخصاص، حيث عملت الوزارة على تنظيم مبارتين لإدماج 190 ناسخة وناسخ (127 منهم إناث) في إطار المنتدبين القضائيين من الدرجة الثالثة، تعزيزا للموارد البشرية العاملة بهذه الأقسام.

• تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز نسبة تمثيلية النساء بالقطاع، بحيث أصبحت هذه النسبة تبلغ 49% في فئة الموظفين. وتأتى هذه النسبة بفضل الجهود المبذولة من طرف الوزارة في إطار تغطية الحاجيات من الموارد البشرية عبر عمليات التوظيف المجرة خلال السنوات الأخيرة.

• تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين:

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تنظيم عدة مباريات لتوظيف مساعدات ومساعدين اجتماعيين وذلك من أجل تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال على مستوى المحاكم وحرصت على تمكينهم من التكوين الأساسي والمستمر بما

ويؤهلهم لتقديم خدمات جيدة للمساعدة الاجتماعية لكافة النساء والأطفال ضحايا العنف وترتقي لتطلعاتهم. وقد تميزت سنة 2022 بتنظيم مباراة جديدة لتوظيف 100 مساعدة ومساعد اجتماعيا، ترشح لاجتيازها 7611 مترشحا ومترشحة تمثل الإناث نسبة 60% منهم وأسفرت عن تعيين 45 مساعدا اجتماعيا و55 مساعدة اجتماعية (أي بنسبة 55%). وقد تم تخصيص 60% من المناصب المعلن عنها للمترشحين الذين يتقنون التواصل باللغة الأمازيغية بإحدى لهجاتها الثلاث وكذا الحسانية وذلك قصد تسهيل ولوج المتقاضين والمرتفقين الناطقين بها إلى خدمات المساعدة الاجتماعية وخدمات المحاكم.

• تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة:

نظمت الوزارة، خلال سنة 2023، مباريات التوظيف عبر ربوع المملكة في عدة تخصصات نوعية ترشح لاجتيازها ما مجموعه 83978 مترشحا ومترشحة بنسبة 54% من الإناث، وقد أسفرت هذه المباريات عن نجاح 846 مترشحا ومترشحة (307 منهم ذكور و539 إناث، أي بنسبة 64% من النساء من مجموع المناصب المخصصة لهذه المباريات).

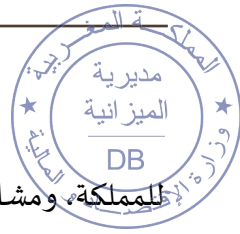
• التعيينات في مناصب المسؤولية خلال سنة 2023:

خلال سنة 2023، بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية بالمصالح المركزية واللامركزية للوزارة 18%. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية، وكذا من خلال تحسيس الفاعلين بالقطاع حول مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتوفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع.

ولقد قامت الوزارة بتنفيذ برنامج التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين الذين تتوفر فيهم شروط اجتياز مقابلات الانتقاء لشغل مناصب المسؤولية بالمصالح المركزية واللامركزية للوزارة. وقد تم التركيز في هذا البرنامج على أطر وموظفي المديريات الفرعية الإقليمية كمرحلة أولى من مشروع مشتل للكفاءات والأطر القيادية من موظفات وموظفي الوزارة وذلك بهدف تأهيلهم لتولي مناصب المسؤولية الإدارية وكذا تشجيع النساء منهم بالخصوص على الترشح لتقلد هذه المناصب وتعزيز تمثيليتهن بها. وكحصيلة فقد تم تحقيق استفادة 109 موظفا وموظفة خلال سنة 2022 من برنامج التكوين التأهيلي المذكور تمثل الإناث نسبة 37% من مجموع المستفيدين منهم. وسيتم برمجة دورات للتكوين التأهيلي خاصة بأطر موظفي مصالح كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة ضمن المرحلة الثانية من هذا البرنامج.

• تعزيز الاستفادة من التكوين الأساسي والمستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية:

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين خلال سنة 2022 ما يناهز 27% من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 24% في فئة الموظفات و30% في فئة الموظفين)، محققة بذلك النسبة المتوقعة بمشروع نجاعة الأداء لسنة 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أورش إصلاحية بالقطاع، تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد



للمملكة، ومشاريع للتحويل الرقمي لمنظومة العدالة، والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة، فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

ومن المتوقع الاستمرار في تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة وتعزيز استفادة الموظفين التابعين للوزارة من التكوين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي، وعيا منها بدور التكوين كدعامة أساسية لتنزيل مشاريع التحول التنظيمي والرقمي بالوزارة.

كما تميزت سنة 2023، بوضع برامج تكوينية لتأهيل الموارد البشرية لوزارة العدل لمواكبة التحولات التنظيمية التي عرفتتها مهام واختصاصات الوزارة والتحولات التنظيمية التي ستعرفها مهام وتنظيم المصالح الخارجية التابعة لها من خلال تمثيلياتها الجهوية والمديريات الفرعية الإقليمية ومصالح كتابة الضبط على ضوء صدور مرسوم تنظيم واختصاصات وزارة العدل ودخول التنظيم القضائي الجديد للمملكة حيز التنفيذ.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير التجهيز وتدبير الممتلكات.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية الميزانية؛
- مديرية التعاون والتواصل.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.300: تحسين جودة البنيات والتجهيزات

المؤشر 1.1.300 : نسبة البنيات الملائمة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	73	73	84	92	98	100	2027
%	76	70	86	95	100	100	2026
%	73	73	77	89	96	100	2027
%	72	81	88	91	100	100	2026
%	73	84	84	92	94	100	2027
%	70	54	86	100	100	100	2026

■ توضيحات منهجية

لقد شكل تأهيل البنية التحتية لمرافق العدالة أحد أهم الرهانات المصاحبة لتنزيل مخرجات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة وورشاً هيكلية لوزارة العدل للإسهام في بناء دولة الحق والقانون من خلال جعل القضاء في خدمة المواطن ودعم نجاعته وتقوية وتأهيل وتعزيز إدارته.

وتجسيدا لهذا الرهان فقد أولت الوزارة عناية بالغة لتوفير فضاءات ملائمة لحسن سير العمل القضائي، سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية في مجال البناء والعمران ومتطلبات الخدمة القضائية، أو من خلال تهيئة وتوسعة البنيات الحالية.



المؤشر النسبة البناءات الملائمة يستجيب لمجموعة من المعايير من مجموع البناءات التي تتوفر عليها وزارة العدل. كما يبرز المؤشر المجهود المبذول من طرف الوزارة للرفع من مستوى البنية التحتية، ويتم احتسابه وفقا للمعايير التالية:

البسط: عدد البناءات الملائمة: البناءات التي تستجيب للمعايير التالية:

- الوضعية الهندسية؛
- الوضعية التقنية؛
- الطاقة الاستيعابية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المعايير:

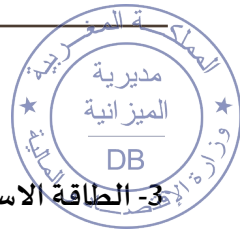
1- الوضعية الهندسية:

يتم التركيز على الجانب الهندسي والوظيفي من حيث:

- ملائمة فضاء الاعتقال؛
- ملائمة مكاتب الاستقبال؛
- احترام استقلالية فضاءات المرور لكل من القضاة والموظفين والمرتفقين؛
- ملائمة فضاءات الأرشيف؛
- ملائمة الإضاءة والتهوية الطبيعية؛
- تواجد المقرات التقنية.

2- الوضعية التقنية:

- جودة الخرسانة و هيكل البناية (يمكن استنتاج الوضعية بالعين المجردة وإنجاز خبرة)؛
- وضعية المسافة؛
- وضعية شبكة الصرف الصحي؛
- وضعية الشبكة الكهربائية؛
- وضعية التكييف؛
- وضعية نظام الحماية من الحريق؛
- وضعية الطلاء والتبليط والنجارة.



3- الطاقة الاستيعابية:

تتم دراسة مدى اكتظاظ المحكمة باعتماد قواعد الترميط لتحديد مساحة كل فضاء مع الأخذ بعين الاعتبار النشاط القضائي.

من أهم الفضاءات التي تحدد وضعية البناية:

- فضاء الجلسات؛
- مكاتب العمل.

ولاحساب قيمة المؤشر، يتم اعتماد الصيغة التالية:

(عدد البنائات الملائمة/مجموع البنائات)*100

المقام: مجموع عدد البنائات: يضم المقام مجموع البنائات التالية:

- محاكم الاستئناف؛
- المحاكم الابتدائية؛
- المراكز القضائية؛
- أقسام قضاء الأسرة؛
- المحاكم المتخصصة.

بغية إنجاح الجهود المتقدمة وتحقيق العدالة المجالية، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المراكز القضائية تم تفعيلها على مستوى الخريطة القضائية.

■ مصادر المعطيات

- مديرية التجهيز وتدير الممتلكات.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

مؤشر "نسبة البنائات الملائمة" لا يأخذ بعين الاعتبار بعض البنائات التي تدخل ضمن الرصيد العقاري للوزارة، وهي:

- البنائات غير المفعلة؛
- البنائات المفعلة والتي لا تقدم خدمة عمومية للمرتفقين (مقرات المديريات الفرعية ومراكز الحفظ)؛
- البنائات المحدثة غير المفتوحة بعد في وجه العموم؛

البنائيات التي تحتاج إلى الصيانة الاعتيادية؛

حرصا من وزارة العدل على التأهيل المستمر للبنية التحتية الحالية لجميع المحاكم والمراكز القضائية بالمملكة وكذا على مواكبة الخريطة القضائية فإن عدد البنائيات الملائمة وكذا مجموع البنائيات في تغير مستمر، ما يجعل قيم المؤشر دائمة التغير.

■ تعليق

في إطار الارتقاء بوضعية البنائيات بمحاكم المملكة، تواصل وزارة العدل المجهودات المبذولة من أجل الرفع من مستوى البنائيات التحتية لحسن سير مرفق العدالة، سواء عن طريق برمجة مشاريع بناء جديدة أو تهيئة البنائيات القائمة وذلك للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وكذا لتحسين ظروف عمل الموظفين لديها.

المؤشر 2.1.300 : نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	14 524	10 753	11 604	11 605	11 146	10 000	2027

■ توضيحات منهجية

البسط:

مجموع نفقات المكتبيات هي مجموع النفقات المتعلقة ب:

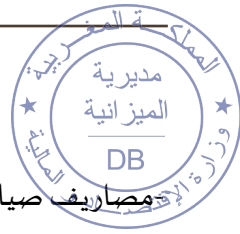
- اقتناء أثاث وعتاد المكتب؛

- شراء أدوات المكتب ومواد الطباعة والورق والمطبوعات؛

- صيانة وإصلاح أثاث وعتاد المكتب؛

- شراء العتاد المعلوماتي والبرامج المعلوماتية؛

- شراء لوازم للعتاد التقني والمعلوماتي؛



عدد مناصب المكاتب هو مجموع عدد الموظفين والقضاة الممارسين باعتبار أن لكل موظف وقاضي مكتب.

المقام:

عدد مناصب المكاتب هو مجموع عدد الموظفين والقضاة الممارسين باعتبار أن لكل موظف وقاضي مكتب.

■ مصادر المعطيات

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الميزانية؛
- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

حساب المؤشر لم يأخذ بعين الاعتبار نفقات الهاتف والإنترنت ولباس الأعوان وعلب الأرشيف.

■ تعليق

يرجع الارتفاع الملاحظ لتوقع كلفة النجاعة المكتبية، للتدشينات المتوقعة برسم السنوات المالية المقبلة وكذا التفاعلات الخاصة بالمراكز القضائية، وما يتطلبه ذلك من نفقات المكاتب، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الموظفين والقضاة المتوقع توظيفهم، مما يتطلب توفير كل التجهيزات المكتبية لضمان السير العادي للعمل بالمحاكم.

الهدف 2.300: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

المؤشر 1.2.300 : نسبة الولوج إلى التكوين

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الولوج إلى التكوين	27	50	55	100	-	100	2025
نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين	29	50	55	100	100	100	2025
نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين	30	50	55	100	100	100	2025

■ توضيحات منهجية

تهدف الوزارة خلال السنتين المقبلتين إلى مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ برامج التكوين سواء الأساسي أو التأهيلي أو المستمر وذلك قصد تحقيق استفادة ما يعادل مجموع موظفات وموظفي الوزارة من هذه التكوينات في أفق سنة 2025 وتأهيلهم من خلال إعداد وتتبع تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة.

عمليا، ولاحتساب هذا المؤشر، تم الاعتماد على حساب نسبة الموظفين والمستفيدين من التكوين برسم السنة والسنوات السابقة ابتداء من سنة 2022 من مجموع الموظفين والموظفين الممارسين بالوزارة. ويحتسب هذا المؤشر التراكمي على النحو التالي:

● نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين:

-البسط: عدد الموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة:

-المقام: العدد الإجمالي للموظفات الممارسات برسم السنة.

● نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين:

- البسط: عدد الموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة:

المقام: العدد الإجمالي للموظفين الممارسين برسم السنة.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الموارد البشرية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لم تتم الإشارة لجودة التكوينات ونوعيتها في هذا المؤشر حيث تم اختيار بعد النوع الاجتماعي بشكل أساسي في تقديمه وذلك لإبراز التزام الوزارة في إطار إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتنفيذ التزامات الخطة الحكومية للمساواة.

■ تعليق

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين خلال سنة 2022 ما يناهز 27% من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 24% في فئة الموظفات و30% في فئة الموظفين) محققة بذلك النسبة المتوقعة بمشروع نجاعة الأداء لسنة 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخماً كبيراً لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أورايش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالأخص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة ومشاريع للتحويل الرقمي لمنظومة العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلاً عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

من المتوقع الاستمرار في تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة وتعزيز استفادة الموظفات والموظفين التابعين للوزارة من التكوين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي بفضل تعزيز دور التكوين كدعم أساسية لتنزيل مشاريع التحول التنظيمي والرقمي بالوزارة.

كما تميزت سنة 2023 بوضع برامج تكوينية لتأهيل الموارد البشرية لوزارة العدل لمواكبة التحولات التنظيمية التي عرفتتها مهام واختصاصات الوزارة والتحولات التنظيمية التي ستعرفها مهام وتنظيم المصالح الخارجية التابعة لها من خلال تمثيلياتها الجهوية والمديريات الفرعية الإقليمية ومصالح كتابة الضبط على ضوء صدور مرسوم تنظيم واختصاصات وزارة العدل ودخول التنظيم القضائي الجديد للمملكة حيز التنفيذ.

وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الموجه للأمم مساء يوم السبت 30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش المجيد والذي دعا فيه جلالاته إلى العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب، عملت الوزارة على وضع وبرمجة

لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

المؤشر 2.2.300 : عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	109	120	150	200	-	200	2025
عدد	40	60	75	100	100	100	2025
عدد	69	60	75	100	100	100	2025

توضيحات منهجية

في إطار انخراط وزارة العدل في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وفي الخطة الحكومية للمساواة، تم إدراج مؤشر عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية، وذلك قصد إبراز مجهودات الوزارة وسعيها الحثيث إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة وتحقيق مبدأ المناصفة في تدبير الموارد البشرية بالقطاع وتشجيع النساء على الترشح لتقلد مناصب المسؤولية الإدارية والرفع من قدراتهن التدريبية.

عمليا، يعبر هذا المؤشر عن عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية والتي حددت القيمة المستهدفة منها في 200 مستفيدة ومستفيدا في أفق سنة 2025.

مصادر المعطيات

- مديرية الموارد البشرية.

■ **الحدود ونقاط ضعف المؤشر**

تخصيص دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفين والموظفين ليس كافيا لوحده لتشجيع النساء على الترشح لتولي مناصب المسؤولية وبالتالي ستعمل الوزارة على مواكبة هذا التكوين بإجراءات تحفيزية أخرى لتمكين النساء بالقطاع من التوفيق بين الحياة المهنية والالتزامات الأسرية.

■ **تعليق**

لقد تم تخصيص هذا البرنامج التكويني لفائدة أطر وموظفي المديريات الفرعية الإقليمية بالأساس كمرحلة أولى وذلك باعتبار أن الوزارة تعكف حاليا على تأهيل وتدعيم القدرات التدبيرية للمديريات الفرعية الإقليمية في أفق إحداث تمثيلات جهوية على غرار باقي القطاعات العمومية في إطار تنزيل الجهوية واللامركزية الإداري ومضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة. كما أن الوزارة بصدد إعداد المرسوم المتعلق بتنظيم واختصاصات المديريات الجهوية لوزارة العدل والمديريات الفرعية الإقليمية التابعة لها. وقد تمحور هذا التكوين بالأساس حول مواضيع تدبير الصفقات العمومية وإشكاليات تنفيذ الصفقات العمومية ومواضيع ومجالات التدبير المشترك بين مديريات الإدارة المركزية والمديريات الفرعية الإقليمية فيما يخص الموارد البشرية وتدبير الطلبات العمومية والتدبير الميزانياتي والتجهيز وتدبير الممتلكات والتحديث وتدبير التجهيزات المعلوماتية ونظم المعلومات.

وللإشارة فإن نسبة النساء في مناصب المسؤولية تبلغ 18% حاليا. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية وكذا توفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع ومن هذه الإجراءات المواكبة إحداث دور حضانة لأبناء موظفات وموظفي العدل بمختلف المصالح التابعة للوزارة وبالمحاكم.

المؤشر 3.2.300 : نسبة المساعدات الاجتماعية المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	20	40	60	80	100	2027

■ توضيحات منهجية

يدل المؤشر على تطور عدد المساعدين والمساعدات الاجتماعيين المستفيدين من تكوين متخصص في مجال مدونة الأسرة والقوانين ذات الصلة وذلك في إطار السعي إلى تقوية قدرات هاته الفئة من الموظفين في المجالات المرتبطة بأدائها.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الموارد البشرية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

- نجاح هذا المشروع متوقف على تعزيز التنسيق مع مختلف المتدخلين خاصة -مديرية الموارد البشرية؛
- عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة؛
- عدم تفرغ المساعدين الاجتماعيين للعمل الاجتماعي؛
- تعدد المخاطبين داخل المرفق.

■ تعليق

بعد انتهاء برنامج التعاون "حماية" الذي كان يمول من الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، يستمر العمل بهذا المؤشر لتحقيق النتائج المنشودة.

المؤشر 4.2.300 : عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	405	420	460	500	540	540	2026

■ توضيحات منهجية

يدل المؤشر على التنزيل الأمثل لخطة عمل وزارة العدل للرقى بخدمات أطرها الإدارية ذات الطبيعة الاجتماعية لفائدة الفئات المستهدفة بغاية تطوير أدائها وملائمته مع حاجياتهم.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

ارتباط تحقيق قيم المؤشر بالميزانية المرصودة لذلك.

■ تعليق

نظرا للتكوين الأساسي الذي استفاد منه المساعد(ة) الاجتماعي(ة)، وورشات التكوين المستمر وزيارات تبادل الخبرات إلى دول رائدة في مجال المساعدة الاجتماعية، كالدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية، أصبح بإمكان المساعد الاجتماعي الاضطلاع بمهام أصيلة وهي الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الباب الرابع من القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ومهام أخرى من قبيل إجراء أبحاث اجتماعية والقيام ببحوث ميدانية وزيارات تفقدية والتنسيق داخل خلايا التكفل بالمحاكم وبلورة الأفكار التي تطرح داخل لجان التنسيق الجهوية والمحلية إلى برامج ومشاريع نوعية تهدف إلى الرقي بالفئات الخاصة داخل المجتمع كما تضمنتها المادة 52 من مشروع قانون التنظيم القضائي للمملكة.

وستسهم آلية التكوين المستمر وتعزيز القدرات لا محالة في تحسين الخدمات المقدمة داخل محاكم المملكة في شقها الاجتماعي والنفسي والقانوني بما يخدم مصلحة المرأة والطفل تنفيذا للتوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالموضوع.

الهدف 3.300: تحسين تدبير أرشيف المحاكم

المؤشر 1.3.300 : نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	13,17	20	15	16,50	18	20	2027

■ توضيحات منهجية

يدل هذا المؤشر على نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد العلب المعالجة والمخزنة
- المقام: مجموع عدد العلب المخلفة عن السنة الماضية والعلب المحولة خلال السنة الحالية.

(العلب المعالجة والمخزنة / العلب في طور المعالجة) x 100

العلب في طور المعالجة = المخلف عن السنة الفارطة + عدد العلب المحولة خلال نفس السنة.

■ مصادر المعطيات

- قسم الأرشيف بمديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

يتعلق هذا المؤشر بالمعالجة المادية للملفات التي ترتبط بصفة مباشرة بعدد الموارد البشرية بكل مركز إضافة إلى عدد تحويلات الأرشيف الخاص بالمحاكم.

■ تعليق

بمملكة سنويا بتحويل عدد كبير من علب الأرشيف على المراكز الجهوية للحفظ، حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية الفرز والجرد، ومن أجل تقييم عمل هذه المراكز وقياس مدى فعاليتها على مستوى معالجة الأرشيف، تم اعتماد نسبة معالجة الأرشيف كمؤشر يمكن من ضبط عدد العلب المعالجة ماديا من طرف كل مركز، إلا أن هذا المؤشر يبقى رهينا بعدد الموظفين الذين تسند إليهم مهمة المعالجة إضافة إلى عدد العلب المحولة سنويا من طرف المحاكم، خصوصا وأن الوزارة شرعت خلال هذه السنة في تحويل أرشيف كل من محكمة النقض والمحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط ومحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط والمحكمة الابتدائية بمكناس نظرا لتغيير مقر هذه المحاكم.

وفي إطار تيسير عمل المراكز الجهوية للحفظ ومن أجل الرفع من وتيرة المعالجة، عملت وزارة العدل خلال هذه السنة على توظيف 7 مهندسين متخصصين في تدبير الأرشيف سيتم تعيينهم بالمراكز الجهوية للحفظ، كما تقوم الوزارة بتفويض مهمة معالجة بعض أرصدة الأرشيف لشركات مختصة مما يساعد على تحسين تدبير الأرشيف وبالتالي تسهيل الوصول للوثائق من أجل ضمان حقوق المتقاضين.

وقد تم توقع بلوغ نسبة 15% في أفق سنة 2024 و16.5% خلال سنة 2025 وبالتالي استقرار نسبي لوتيرة المعالجة حيث ستتم برمجة تحويلات الأرشيف التي ستحال على المراكز الجهوية للحفظ بتنسيق مسبق بين هذه الأخيرة والمحاكم التابعة لدائرة نفوذها.

الهدف 4.300: تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية حضور الوزارة على الساحة الدولية في مجال العدالة

المؤشر 1.4.300 : عدد أنشطة التعاون الدولي المنجزة لدعم منظومة العدالة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	65	65	80	80	2026

■ توضيحات منهجية

على مستوى هذا المؤشر، تم احتساب:

- زيارات العمل إلى الخارج والاستقبالات المجراة بالمغرب مع ممثلي الدول والمنظمات والهيئات الدولية سواء قام بها السيد الوزير أو السيد الكاتب العام أو السادة المديرين؛

- الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي شاركت فيها وزارة العدل؛
- المؤتمرات والندوات الدولية التي نظمتها الوزارة أو ساهمت في تنظيمها.

■ مصادر المعطيات

- مديرية التعاون والتواصل.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

- تأجيل أو إلغاء زيارات رسمية للخارج أو استقبالات وفود كانت مبرمجة في تواريخ محددة؛
- صعوبة التحديد المسبق لعدد الزيارات الرسمية للسيد الوزير أو نظرا لارتباطها بالتزامات متعددة؛
- صعوبة البرمجة القبلية للمؤتمرات والندوات والاجتماعات التي ستشارك فيها الوزارة؛
- صعوبة التحديد المسبق لعدد التظاهرات التي ستنظمها الوزارة بشكل سنوي.

■ تعليق

- يعكس هذا المؤشر الأهمية التي تكتسيها الزيارات الرسمية التي يقوم بها وزير العدل والكاتب العام والمديرون إلى الخارج وكذا الاستقبالات الرسمية التي يجريها الوزير والمسؤولون المركزيون بمقر الوزارة سواء مع نظراءه الأجانب أو مع ممثلي البعثات الدبلوماسية أو ممثلي الهيئات الدولية الشريكة، في التعريف بمنظومة العدالة ببلادنا وكذا الإصلاحات الجوهرية التي تقودها الوزارة في مختلف مجالات اختصاصاتها.
- يقصد بالاستقبالات بمفهوم هذا المؤشر تلك التي تكتسي طابعا رسميا وليس استقبالات المجاملة، أي بمعنى الاستقبالات التي يستتبعها وضع إطار للتعاون بين الجانبين والتي تقتضي تعبئة موارد لوجيستكية ومالية وبشرية لتنظيمها.
- من جهتها، تمكن الاجتماعات الدولية والندوات التي تشارك فيها الوزارة أو تلك التي تنظمها من المساهمة في إشعاع منظومة العدالة الوطنية على الصعيد الدولي وإبراز أهم الإصلاحات الجارية في هذا الميدان.
- من خلال هذا المؤشر، فإن عدد الندوات التي سيتم تنظيمها سيفوق عدد المؤتمرات نظرا لطبيعتها الوظيفية وارتباطها بمواضيع آنية ومستجدات على الساحة القانونية والتشريعية (التحول الرقمي للعدالة، العدالة الأسرية، المنظومة الجنائية...).
- وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأنشطة المنجزة لدعم منظومة العدالة قد بلغ، خلال سنة 2022، 86 نشاطا دون احتساب الاجتماعات والتظاهرات الدولية التي شاركت فيها الوزارة عن طريق المناظرة المرئية سنة 2022 والتي بلغ عددها 09 اجتماعات.

المؤشر 2.4.300 : عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الموقعة في مجال التعاون الإداري والتقني

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	10	10	10	10	2026

■ توضيحات منهجية

تم احتساب الاتفاقيات التي سيتم توقيعها فعليا دون احتساب الاتفاقيات التي هي في طور التوقيع أو التفاوض.

■ مصادر المعطيات

- مديرية التعاون والتواصل.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

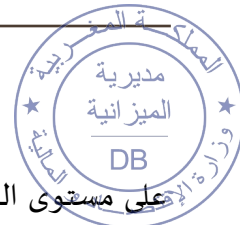
صعوبة التحديد المسبق للسنة التي سيتم فيها التوقيع على الاتفاقية رغم جاهزيتها من الناحية التقنية وذلك لارتباط التوقيع بعوامل سياسية وأجندات دبلوماسية.

■ تعليق

تكمن أهمية هذا المؤشر في تعزيز علاقات التعاون الثنائي في مجال العدالة لاسيما مع الشركاء التقليديين أو مواكبة جهود الدبلوماسية الرسمية في تقوية علاقات التعاون مع بعض الدول.

كما تكتسي هذه الاتفاقيات، بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف، أهمية بالغة وذلك على ثلاثة مستويات أساسية:

- تنفيذ التزام دولي للمملكة المغربية في الشق المتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان؛
- الاستفادة من تجربة مقارنة أو ممارسات فضلى لمواكبة ودعم مبادرات الإصلاح الداخلية في مجال العدالة؛
- نقل التجربة المغربية في مجال إصلاح منظومة العدالة إلى الدول الإفريقية والعربية بما يساهم في نقل النموذج المغربي لإصلاح منظومة العدالة وتحسين صورة العدالة المغربية على المستوى القاري والإقليمي.



المكثف على مستوى التعاون المتعدد الأطراف، يترجم هذا المؤشر انخراط المغرب الفعال ضمن المنظومة الدولية والحضور المكثف على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والجهوية والقارية الفاعلة في مجال العدالة بما يمكن من تعزيز حضور المملكة على الساحة الدولية.

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تواصل وزارة العدل العمل على تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، حيث تسعى إلى الرفع من نجاعة الإدارة القضائية وتحسين مستوى أدائها وذلك بغية توفير خدمات عالية الجودة ترقى لمستوى تطلعات عموم المواطنين وتعزز من ثقة المرتفقين والمتقاضين. فمن جهة، ستواصل الوزارة العمل على الرفع من أداء الإدارة القضائية عبر تنزيل التنظيم القضائي الجديد وتطوير الخريطة القضائية، وتعميم المعلومة القانونية والقضائية. وكذا تحصيل الغرامات والصوائر والإدانات النقدية، وهو ما من شأنه الارتقاء بفعالية ونجاعة الإدارة القضائية.

كما ستواصل الوزارة العمل على تيسير الولوج إلى العدالة عبر إتاحة مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية وتسهيل استعمالها وتبسيط إجراءاتها لجعلها في متناول جميع المستخدمين، بالإضافة إلى العمل على تطوير المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم وتطوير نظام المساعدة القضائية وعقلنة الخريطة القضائية.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لهذا البرنامج وهي كالتالي:

• الهدف الأول: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة

يرتكز تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة بالأساس على تنزيل آليات تمكن المتقاضين والمرتفقين من الولوج السلس للخدمات القضائية والقانونية، حيث ستعمل الوزارة على ذلك، عبر إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية، وتنزيل نظام المساعدة القضائية، وتعميم المعلومة القانونية والقضائية عبر استخدام وسائل التواصل الحديثة وتطوير الخدمات القضائية الإلكترونية، والتي أظهرت الظرفية الراهنة أهميتها البالغة، حيث استلزمت الاستعمال المكثف لتقنيات التواصل عن بعد والذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل الخدمة القضائية. فضلا عن تنزيل التنظيم القضائي الجديد وتطوير الخريطة القضائية، ومراعاة الاعتبارات الديمغرافية والجغرافية، ودعم المحاكم بالإمكانات اللازمة، مما يضمن تحسين ظروف العمل واستقبال المتقاضين.

• الهدف الثاني: الرفع من عدد المنتسبين للمهن القانونية والقضائية

تسعى الوزارة إلى الرفع من عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية، وضمان كفاءتهم وذلك بتمكينهم من تكوين عالي يهم جميع الجوانب النظرية والعملية ويمكنهم من مزاولة عملهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تنظيم ورشات وأيام دراسية مما سيسهم بشكل فعال في الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية.

وفي هذا السياق، تنظم الوزارة خلال سنة 2023 مباراة لولوج مهنة المفوضين القضائيين، حيث حددت عدد المكاتب المتبارى عليها بدائرة كل محكمة ابتدائية في 552 مكتب، مما سيساهم في الرفع من عدد المفوضين القضائيين المزاولين بمحاكم المملكة الأمر الذي سيؤثر إيجاباً على نجاعة أداء الإدارة القضائية بهذه الدوائر.

بالإضافة إلى ذلك، تشتغل الوزارة على إعداد مشاريع قوانين لمراجعة مجموعة من القوانين المنظمة للمهن القانونية والقضائية التي من شأنها الرفع من نجاعة أداءهم، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع القانون رقم 46.21 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة المحاماة؛
- مشروع قانون يتعلق بالخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم؛
- مشروع قانون يتعلق بالقانون المنظم لمهنة التوثيق.

● الهدف الثالث: الرفع من تنفيذ آليات التعاون القضائي في الميدان المدني

تهدف الوزارة عبر هذا الهدف إلى تدعيم علاقات التعاون مع الدول الأجنبية في الميدان المدني ودعم انخراط المملكة المغربية في الاتفاقيات الدولية، حيث تعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن جميع الطلبات الواردة عليها بتنسيق مع الجهات المعنية وتسريع معالجة الملفات العالقة، وتتجلى أهم الآليات التي تتم معالجتها على مستوى الوزارة في الملفات التي تم تسجيلها واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها تطبيقاً لاتفاقية لاهاي لسنة 1980 و1996 وحالات الكفالة بالخارج التي تم تطبيق المادة 33 من اتفاقية لاهاي لسنة 1996 في شأنها وكذا طلبات استيفاء واجبات النفقة بالخارج التي تم تطبيق اتفاقية نيويورك لسنة 1956 بشأنها، إضافة إلى طلبات تبليغ الطيات وتنفيذ الإنابات القضائية الموجهة من الوزارة إلى الخارج والواردة عليها منه تطبيقاً لمقتضيات الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف.

● الهدف الرابع: الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

يعتبر الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية محورياً أساسياً في الرفع من نجاعة القضائية، ووسيلة لضمان مصداقية الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم المملكة، وكذا آلية للرفع من موارد الدولة في الشق المتعلق بالغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

وفي هذا الصدد، تعكف وزارة العدل على مواكبة وتتبع المحاكم التي تعاني من صعوبات في تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية، وتتبع ومواكبة وحدات التحصيل المحدثة بالمحاكم، عبر تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل ودعم قدراتهم وكفاءاتهم، مع توفير الوسائل اللوجستكية وتحسين ظروف العمل. حيث بلغت نسبة مداخيل الغرامات والإدانات النقدية 41.21% خلال سنة 2022.

تعمل الوزارة على إعداد مشاريع بالتعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين في هذا الموضوع، وإعداد مشاريع قوانين وتعديل بعضها وذلك بهدف تسهيل تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائ والمصاريف القضائية.

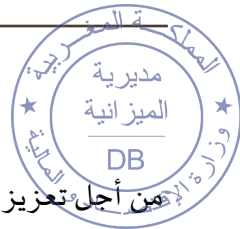
■ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

ستعمل وزارة العدل على إدراج مقارنة النوع في كافة برامجها، ومن أهم التدابير التي ستستخدمها في إطار برنامج نجاعة الإدارة القضائية، نذكر ما يلي:

- تفعيل البنية الإدارية الجديدة داخل المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف بالمملكة، والمتمثلة في إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية، تنزيلا لمقتضيات القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، حيث تعمل هذه المكاتب على القيام باستقبال والاستماع وتوجيه ومواكبة الفئات الخاصة داخل المحاكم، وإجراء الأبحاث الاجتماعية، وممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء، وتتبع وضعية ضحايا الجرائم، وتتبع النساء ضحايا العنف. إلى غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها الرفع من نجاعة الإدارة القضائية.
- تسهيل ولوج النساء إلى المهن القانونية والقضائية، حيث تعمل الوزارة على تعزيز تمثيلية النساء الممارسات لهذه المهن، بدون تمييز وعلى قدم المساواة وباحترام تام لمبادئ الكفاءة والاستحقاق؛
- الرفع من عدد محاكم الأسرة وتجهيز عدد منها بفضاءات خاصة بالمرأة والطفل بتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛
- تكوين المساعدات والمساعدات الاجتماعيين في مجال حقوق المرأة ومقاربة النوع؛
- انخراط الوزارة مع سبعة قطاعات وزارية أخرى في إعداد "المخطط التنفيذي القطاعي المتوسط الأمد" لتنزيل البرنامج الحكومي للمساواة. حيث تم اقتراح عدة أنشطة لتعزيز اعتماد مقارنة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى القطاع.

كما رفعت الوزارة عدة تحديات انسجاما مع المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وكذا التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، الهادفة إلى تدعيم مقومات الدولة الاجتماعية، ومن بينها إحداث "مرصد للعدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي" و تفعيله ضمن الهيكلية الجديدة لوزارة العدل، وأوكلت لهذا المرصد عدة مهام من بينها تأهيل الخدمة الاجتماعية الكفيلة بتيسير ولوج المرأة والطفل والفئات لمنظومة العدالة، ودعم ومواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف واليقظة التشريعية، واقتراح مراجعات تشريعية عند الاقتضاء وتجميع جل الاتفاقيات الدولية التي تهم المرأة ومناقشتها والمصادقة على العالقة منها، هذا بالإضافة إلى إطلاق مسلسل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي، من أجل بنىات مؤسسية عمومية سهلة الولوج للنساء.

هذا وقد عملت الوزارة على تعزيز مقارنة النوع داخل منظومة العدالة عبر برنامج العمل السنوي بين وزارة العدل وصندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP برسم سنة 2023، والذي حدد عددا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز ولوج المرأة إلى العدالة من خلال دعم تقني لوضع مرصد لتتبع وضعية ولوج هذه الفئة إلى خدمات مرفق العدالة، إلى جانب دعم تقني



للمرأة ONUFEMMES والذي يستهدف مؤسسة النوع الاجتماعي بالقطاع وكذا دعم ولوج النساء إلى الخدمات القضائية.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية الميزانية؛
- مديرية التعاون والتواصل.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.301: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة

المؤشر 1.1.301 : نسبة تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	20	30	40	100	2030

■ توضيحات منهجية

- البسط: عدد مكاتب المساعدة الاجتماعية المفعلة؛
- المقام: العدد الإجمالي لمكاتب المساعدة الاجتماعية الواجب تفعيلها.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

■ **الحدود ونقاط ضعف المؤشر**

- تنظيم مكاتب المساعدة الاجتماعية رهين بصدور النص التنظيمي المنصوص عليه بالمادة 22 من التنظيم القضائي؛
- تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية يتطلب توفير المقرات والتجهيزات اللازمة؛
- وجود مكاتب المساعدة الاجتماعية يحتاج إلى مشرف متفرغ لخدماته؛
- العدد غير الكافي للمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم وأغلبهم غير متفرغ لمهام المساعدة الاجتماعية؛
- ضعف تكوين المساعدين الاجتماعيين.

■ **تعليق**

يهدف هذا المؤشر إلى:

- مواكبة انطلاقة مكاتب المساعدة الاجتماعية؛
- التفعيل الأمثل لمقتضيات المادة 50 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- تعميم مكاتب المساعدة الاجتماعية بالمحاكم الابتدائية والاستئنافية؛
- رصد الاكراهات العملية التي تواجهها مكاتب المساعدة الاجتماعية؛
- زيادة عدد المكونين؛
- توحيد مناهج وآليات عمل مكاتب المساعدة الاجتماعية بمختلف محاكم المملكة وضمان حسن سيرها.

المؤشر 2.1.301 : نسبة تنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	5	5	5	6	2030

■ **توضيحات منهجية**

البسط: عدد الإجراءات المنجزة لتنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية؛

المقام: العدد الإجمالي للإجراءات الواجب إنجازها لتنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية.



مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

1. مرتبط بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومة العدالة:

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- رئاسة النيابة العامة؛
- وزارة الداخلية؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- مجلس النواب ومجلس المستشارين؛
- جمعيات هيئات المحامين؛

2. تنفيذ البرامج المرتبطة بهذا المؤشر قد يمتد إلى سنوات متعددة.

■ تعليق

ستعمل هذه الوزارة على وضع البرامج الكفيلة بتسهيل الولوج للعدالة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تفعيل مقتضيات المادة 22 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، لتنزيل مرسوم التنظيم الهيكلي للمحاكم؛
- تنظيم الخريطة القضائية لمحاكم المملكة بكل أصنافها ودرجاتها بمرسوم واحد عوض النصوص التنظيمية السارية النفاذ؛
- إحداث محاكم من الدرجة الأولى ومحاكم من الدرجة الثانية؛
- إحداث مراكز قضائية.

المؤشر 3.1.301: عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	106 429	80 000	110 000	115 000	120 000	125 000	2027

■ توضيحات منهجية

يدل المؤشر على مدى نجاعة المقاربة السوسيو قانونية التي اعتمدتها وزارة العدل منذ سنة 2009 بإدراج الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية بما يمكن من استفادة الفئات الخاصة من المجتمع بالأساس النساء والأطفال من خدمات نوعية ذات طبيعة قانونية مقدمة بصيغة اجتماعية.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

يمكن القول بأن حدود تنفيذ هذا المؤشر تكمن في غياب آليات إحصاء المعطيات ذات الصلة بتقديم الخدمات على مستوى محاكم المملكة وكذا عدم وجود نظام أساسي لمهنة المساعدة الاجتماعية يوضح المهام الموكولة إليها داخل القطاع.

■ تعليق

في إطار تعزيز الآليات المساعدة للعدالة الجنائية بادرت وزارة العدل إلى وضع خطة عمل لتعزيز الحماية الجنائية للفئات الخاصة من المجتمع ومناهضة جميع أنواع العنف (الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي) ضد النساء والأطفال وتحسين استقبالهم وتوفير خدمات نوعية لهم في مختلف وضعياتهم.

وقد تم ابتداء من سنة 2008 تعيين 86 مساعدة اجتماعية بجميع خلايا محاكم المملكة، بعد انتقائهن من بين النسوة من أطر كتابة الضبط اللواتي اتسم مسارهن المهني بالاستقامة والكفاءة وحسن الخلق ليتم مدهن بالمفاهيم الأساسية للقيام ببعض مهام المساعدة الاجتماعية من قبيل استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف والأطفال في وضعية صعبة والأطفال في وضعية خلاف مع للقانون والاستماع إليهم وفق تقنيات تحترم خصوصيتهم وتوفير الدعم النفسي حسب طبيعة كل حالة، إضافة إلى تمكينهم من الاستفادة من خدمات باقي الشركاء من خلال توجيههم وإرشادهم و مرافقة الضحايا منهم، إذا دعت الضرورة ذلك، داخل فضاء المحكمة أو خارجه.

للمن أجل تعزيز تقديم الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية وبغية تعزيز الولوج إلى مرفق العدالة خاصة بالنسبة للفئات الخاصة من المجتمع، أقدمت وزارة العدل على تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين من خرجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي وكذا من حاملي الشهادات الجامعية ذات الصلة بمجال العمل الاجتماعي موزعين على كل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بمحاكم المملكة ابتداء من سنة 2008 ليبلغ عددهم ما يفوق 300 إطارا إلى غاية يومه، وذلك حتى يتسنى تغطية كافة الاحتياجات على مستوى الموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية للمرأة والطفل.

المؤشر 4.1.301 : عدد الدعامات الرقمية المنجزة للتعريف بجهود الوزارة في المجال القانوني والخدمات المقدمة للمواطنين

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	2	2	3	3	2026

■ توضيحات منهجية

تم وضع الكبسولات التي تم إنجازها فعليا وتم عرضها في الإذاعة والتلفزيون وقناة اليوتوب الخاصة بالوزارة، مقابل كبسولات لازالت في طور الإنجاز منها ما هو ترويجي ومنها ما هو تعريفي.

■ مصادر المعطيات

- مديرية التعاون والتواصل: قسم التواصل والشرابات.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

صعوبة تحديد آجال الإنجاز في المرحلة الأولى لارتباط ذلك بتنزيل الهيكلية الجديدة لوزارة العدل.

■ تعليق

تظهر أهمية هذا المؤشر في بلورة استراتيجية تواصلية رقمية تعتمدها وزارة العدل للتعريف بمنجزاتها وتقريب خدماتها من المواطن والمرتفق على حد سواء.

كما تظهر أهميته كذلك في تقوية وتعزيز صورة الوزارة وبناء السمعة بين مختلف الشركاء والمؤسسات العمومية.

الهدف 2.301: الرفع من عدد المنتسبين للمهن القانونية والقضائية

المؤشر 1.2.301 : نسبة تطور أعداد منتسبي المهن القانونية والقضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	4	4	4	6	2030

■ توضيحات منهجية

- **البسط:** (عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الحالية – عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الفارطة) * 100؛
- **المقام:** عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الفارطة.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

- مباريات الولوج إلى المهن القانونية والقضائية لا تنظم كل سنة، إلى جانب محدودية عدد المناصب المتبارى بشأنها؛
- تنظيم مباريات الولوج إلى المهن المذكورة يتطلب التنسيق مع الهيئات التمثيلية للمهن المذكورة وتحديد الخصاص؛
- هذا المؤشر لا يبين جودة الخدمات القضائية المقدمة من طرف المهنيين.

■ تعليق

ستعمل هذه الوزارة على المساهمة في الزيادة في عدد المهنيين المنتسبين إلى المهن القانونية والقضائية من خلال الإعلان على مباريات الولوج إلى المهن المذكورة وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، بتنسيق مع ممثلي الهيئات المهنية.

الهدف 3.301: الرفع من تنفيذ آليات التعاون القضائي في الميدان المدني

المؤشر 1.3.301 : نسبة تنفيذ آليات التعاون القضائي الدولي في الميدان المدني

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	30	35	35	50	2030

■ توضيحات منهجية

- البسط: عدد آليات التعاون القضائي الدولي المنفذة (مساطر وإجراءات، طلبات، ملفات...).
- المقام: العدد الإجمالي لآليات التعاون القضائي الدولي (مساطر وإجراءات، طلبات، ملفات...).

يتعلق هذا المؤشر بقياس نسبة إنجاز جميع آليات التعاون القضائي الدولي، على سبيل المثال، لا الحصر:

- مسطرة إرجاع الأطفال وممارسة حقي الزيارة والحضانة طبقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1980 و1996؛
- حالات الكفالة التي يتم بموجبها تطبيق المادة 33 من اتفاقية لاهاي لسنة 1996؛
- تنفيذ طلبات استيفاء واجبات النفقة بالخارج تطبيقا لاتفاقية نيويورك بتاريخ 20 يونيو 1956؛
- تنفيذ طلبات تبليغ الطيات وتنفيذ الإنابات القضائية الموجهة إلى الخارج او الواردة منه.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

- تعدد المتدخلين في عملية التطبيق العملي للاتفاقيات الدولية.

■ تعليق

تعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن جميع الطلبات الواردة عليها بتنسيق مع الجهات المعنية وتسريع معالجة الملفات العالقة.

الهدف 4.301: الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المؤشر 1.4.301 : نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها خلال السنة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	41,21	52	40	42	44	50	2027

■ توضيحات منهجية

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- البسط: مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة؛
- المقام: مجموع المبالغ المتكفل بها خلال السنة.

■ مصادر المعطيات

- مديرية الميزانية؛
- محاكم المملكة.

■ حدود ونقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار حجم المخلف من التكاليف الباقية بدون تحصيل والذي هو في ارتفاع متواتر.

■ تعليق

بالرغم من التحسن التدريجي للوضع الاقتصادي ببلادنا بعد تجاوز مخلفات الجائحة التي عرفها العالم والمرتبطة بتفشي فيروس كورونا، فإن ارتباط هذا المؤشر بمتغيرين اثنين أثر سلبي على النسبة المسجلة برسم سنة 2022، حيث عرفت نسبة تطور التكاليف 27,96% بالنظر لسنة 2021 ونسبة تطور الغرامات المحصلة عن نفس الفترة 13,66%.

كما أنه من شأن الوضع الحالي للبلاد والمتمثل في تعرض جزء منه لزلزال مدمر، أن يؤثر سلبي على نسبة النمو الخاصة بسنة 2023 والسنوات الموالية.



وبالرغم مما سبق، فإنه من شأن القيام بتنزيل بعض المشاريع والبرامج المرتبطة بالتحصيل أن يحسن من هذا المؤشر، ومنها:

- استئناف زيارات التتبع والمواكبة وتنزيل وحدات التبليغ والتحصيل بمراكز القضاة المقيمين؛
- تكثيف دورات التكوين المستمر ومراجعة منظومة تحفيز المكلفين بالتبليغ والتحصيل.